الاحاديث التي اتفق الشيخان عليها الفا حديث ومائتا حديث وذكر نحو هذا القاضي ابو بكر
بن العربي فقال احاديث الاحكام التي اشتمل عليها الصحيحان نحو الفي حديث انتهى قلت
الا انه خصهما باحاديث الاحكام والاول بالمتفق عليه مسئلة القسم الثاني الحسن اشار اليه قولنا

بيان الحسن

وبعد ذا الشرطهما وان من خف ضبطا فالذي يروى الحسن
لذاته وقد يصح ان اتت له طرق له بكثرة تعددت قد عرفت معنى
قوله وبعد ذا اشترطهما وهو شامل للثلثة اقسام من الصحيح وان لم يفصله النظم فالسياق قد افهم
المراد قال الحافظ خف ضبطا اي قل يقال خف القوم خفوفا اي قلوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة
في حد الصحيح يريد من اتصال السند والعدالة وعدم الشذوذ والعلة فهذا هو الحسن لذاته لا لشيء
خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه يريد الراوي الذي
لم تحقق عدالته ولا جرحه قال السخاوي المستور من لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا نقلا
ولم يترجح احدهما قال ويخرج باشتراط باقي الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن مشارك
للصحيح في الاحتجاج به ومشابه له في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض انتهى كلام الحافظ و
اقول اعلم ان اقوال الائمة قد اختلفت في الحديث الحسن فقال الخطابي هو ما عرف مخرجه
واشتهر رجاله وعليه مدار اكثر الحديث وهو الذي يقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء
قال الترمذي ما ذكرنا في هذا الكتاب يعني كتاب السنن حديثا حسنا فانما اردنا حسن اسناده
وهو كل حديث يروى ولا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا
ويروى من غير وجه فهو عندنا حديث حسن انتهى وقد اعترض القولان واوضحنا في شرح
التنقيح ما قيل في ذلك وما رد به عليه وقال ابن الصلاح وقد امعنت النظر في ذلك
جامعا بين اطراف كلامهم فاتضح لي ان الحسن قسمان احدهما الا يخلو رجال اسناده من مستور
لم تتحقق اهليته على انه ليس مغفلا كثير الخطاء ولا متهم بالكذب في الحديث ولا الفسق
ويكون متن الحديث قد عرف بمتابع او شاهد فيخرج من كونه شاذا او منكرا وكلام

الترمذي

وكلام الترمذي على هذا يتنزل القسم الثاني ان تكون رواته من المشهورين بالصدق والامانة لكن لا يبلغوا درجة
رجال الصحيح لكونهم يقصرون عنهم في الحفظ والاتقان مع سلامة الحديث وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به
منكرا ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من الشذوذ والنكارة سلامته من ان يكون معللا وعلى هذا يتنزل
الخطابي انتهى قلت والسيد محمد جمع تعريف الحافظ مع زيادة بعض قيود ابن الصلاح فقال في مختصره فان خف
الضبط وكان له من حيث تابع او شاهد فالحسن انتهى ولم يقل لذاته هنا ولا يخفى ان خفة الضبط امر فيه جهالة فهو
رسم بمجهول ثم قال السيد وادلة قبول الآحاد تشمله وان انفرد اي خفيف الضبط عند الاصوليين خلافا للبخاري
قوله تشمله اي لكونه مظنون العدالة مظنون الصدق وقوله وان انفرد اي فانه يعمل به عند اهل الاصول لكونه
خبرا احاديا قد قام الدليل على قبوله وخالف البخاري فقال لا يعمل به في التحليل والتحريم والحاصل ان كلام العلماء
مضطرب في رسم الحسن ولا يسلم رسم من الاعتراض حتى قيل لا يطمع بان للحسن قاعدة تندرج كل الاحاديث الحسان
تحتها فانا على اياس من ذلك قاله الذهبي نقله عنه ابن ناصر الدين ثم قال وما احسن ما قال شيخنا شيخ الاسلام
البلقيني نوع الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كان شيئا ينقدح في نفس الحافظ قد تقصر عبارته
عنه كما قيل في الاستحسان فلذلك صعب تعريفه وقوله وقد يصح الى آخره قال الحافظ وانما يحكم له بالصحة
عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح
وقال السيد محمد وان توبع وتكثرت طرقه يصح اجتهادا وانما قيده بالاجتهاد لان المجتهد هو الذي
يتمكن من معرفة الطرق ويرتقي عنده الى رتبة الصحيح والحسن كما قال ابن ناصر الدين نوع متجاذب بين
الصحة والضعف وقد ادرج جماعة في قسم الصحيح لانه ان قوي ارتفع الى الصحة كسماك عن عكرمة
عن ابن عباس وهو ادنى مراتب الصحيح وان لم يقو انحط عن مرتبة الصحيح ويرتفع عن الضعيف كبهز بن حكيم عن
ابيه عن جده وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومحمد بن عمرو بن علقمة عن ابي سلمة عن ابي هريرة و
محمد بن اسحق عن جده ابراهيم التيمي عن شياخه ونحو ذلك ودونه في المرتبة احاديث الحرث الاعور
وعاصم بن ضمرة وحجاج بن ارطاة وخصيف وامثالهم فبعضهم يحسنها وآخرون يضعفونها انتهى
وان ترى الراوي له قد جمعا في الوصف بالصحة والحسن معا

Copyright © King Saud University